



تاريخ الحكم: 4 أكتوبر 2011

حكم استئنافي

باسم الشعب السعودي

أصدرت الدائرة الاستئنافية الخامسة بالمحكمة الإدارية

الحكم التالي بين:

المستأنف: رئيس القائمة المستقلة " " ،
عنوانه ،

من جهة ،

والمستأنف ضده: رئيس الهيئة الفرعية للإنتخابات ، عنوانه بمكتبه الكائن ،

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على العريضة الكتابية المقدمة من المستأنف المذكور أعلاه و المرسمة بكتابة المحكمة بتاريخ 30 سبتمبر 2011 تحت عدد 29011 طعنا في الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية المنتصبة للنظر في النزاعات الإنتخابية بتاريخ 15 سبتمبر 2011 في القضية عدد 15 و القاضي بقبول الطعن شكلا و رفضه أصلا و تأييد قرار اللجنة الفرعية المستقلة للإنتخابات .

وبعد الإطلاع على الحكم المطعون فيه الذي تفيد وقائعه أن المستأنف تقدم في 7 سبتمبر 2011 بوصفه رئيس القائمة المستقلة " " أمام الهيئة الفرعية للإنتخابات بقائمة ترشح عن الدائرة المذكورة و تسلم وصلا وقيا ، إلا أنه لم يتحصل على وصل نهائي مما تولد عنه قرار ضمني برفض تسجيل قائمته ، الأمر الذي حدا به إلى الطعن في القرار المذكور أمام المحكمة الابتدائية بسوسة التي أصدرت الحكم المبين منطوقه بطالع هذا وهو موضوع الإستئناف المائل.

وبعد الإطلاع على تقرير المستشارين القانونيين، حيث استعرضوا ملفاً قضائياً يتعلق بمسألة تعيين أعضاء الهيئة القضائية، وطلبوا من المحكمة الإدارية وادعاءات الطرفين، بالاطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 11 سبتمبر 2011 طبقاً للمذكرة التكميلية حول دليل تقانة الترشيحات وسحبها لعضوية المجلس الوطني التأسيسي.

و بعد الإطلاع على تقرير المستشارين ضده الوارد في 3 أكتوبر 2011 و المتضمن طلب رفض الاستئناف شكلاً ، بمنقولة أن المستشارين لم يبلغ الهيئة مذكرته في الطعن إلا في 3 أكتوبر 2011 .

و بعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف .

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في غرة جوان 1972 والمتعلق بالمحكمة الإدارية و المنقح و المتمم بالقوانين اللاحقة و آخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011.

و بعد الإطلاع على المرسوم عدد 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أفريل 2011 و المتعلق بإحداث هيئة عليا مستقلة للانتخابات .

و بعد الإطلاع على المرسوم عدد 35 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ماي 2011 و المتعلق بانتخاب المجلس التأسيسي و المنقح و المتمم بالمرسوم عدد 72 لسنة 2011 المؤرخ في 3 أوت 2011.

و بعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 3 أكتوبر 2011 ، و بها تلت المستشارة المقررة السيدة أنوار منصري ملخصاً لتقريرها الكتابي و لم يحضر المستشارين ، كما لم يحضر ممثل الهيئة المستشارين ضدها. ثم قررت المحكمة حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 4 أكتوبر 2011 .

هذه دالة الخطأ

حيث كرم الإستئناف بمرارة الصلابة والمصلحة و في ميعاد القانوني و جاء مستوفيا لبقية مقررات
الشكالية الأساسية و توجه قبوله من هذه الناحية.

من جهة الأصل:

حيث يعيب المستأنف على محكمة البداية تأييد قرار الهيئة المستأنف ضدها القاضي برفض
تسجيل قائمته ، و الحال أنه احترم الإجراءات القانونية ، ذلك أن أعضاء القائمة عبروا عن رغبتهم في
الترشح إلى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 7 سبتمبر 2011 بحضور ستة منهم وإمضاء التصريح
مباشرة أمام الهيئة الفرعية للإنتخابات عند إيداعه في نظيرين مع تسليم 10 نسخ من بطاقات
التعريف، و تمّ لاحقا تقديم تفويض جماعي من طرف الأربعة أعضاء الذين تعذر عليهم الحضور مع
التعريف بالإمضاء في 11 سبتمبر 2011 طبقا للمذكرة التكميلية حول دليل تقديم الترشيحات وسحبها
لعضوية المجلس الوطني التأسيسي .

و حيث يقتضي الفصل 24 من المرسوم عدد 35 لسنة 2011 أنه : تُقدّم القائمة المترشحة في
دائرة انتخابية تصريحاً ممضى من كافة المترشحين .." ، كما جاء في المذكرة التكميلية حول دليل تسليم
الترشيحات و سحبها لعضوية المجلس الوطني التأسيسي أنه : " توصي الهيئة المركزية بقبول التصاريح
بالقوائم التي ترد على الهيئات الفرعية متضمنة إمضاءات المترشحين غير معرف بها على أن يتم تصحيح
ذلك في أجل أقصاه أربعة أيام الموالية ليوم الإيداع من خلال تقديم شهادات منفردة أو جماعية من قبل
كل مترشح مع التعريف بالإمضاء و تتضمن التنصيص على الترشح بالقائمة المعنية"

و حيث يستخلص مما سبق، أن تعبير أعضاء القائمة عن نيتهم الصريحة في الترشح لإنتخابات
المجلس الوطني التأسيسي هي شكلية جوهرية تقتضي بصفة أولية الإفصاح عن ذلك بإمضاء بسيط من
كافة الأعضاء على التصريح بالترشح و يكون هذا الإمضاء كاف إذا ما حضر المترشح أمام الهيئة ، وإذا

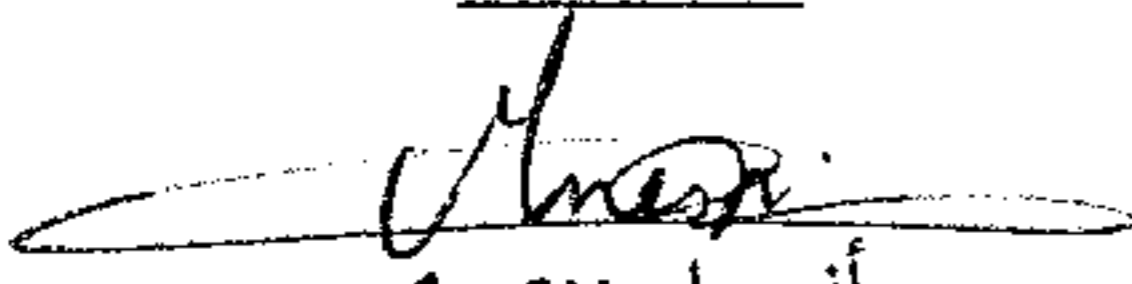
تمت بحسب ما ورد من المراسل من طرفه وأرسلت نسخة من هذا القرار إلى السيد عبد السلام المهدي
في 11 سبتمبر 2011 في بعد علمه بترشحاته، و حول أجهته، و انتظار التصريح، و لثلاثة أسابيع
الإيداع غير كاف لتصحيح الرخصة، الأمر الذي يتجه معه رفض الاستئناف الثالث و إقرار حكم
البدلية.

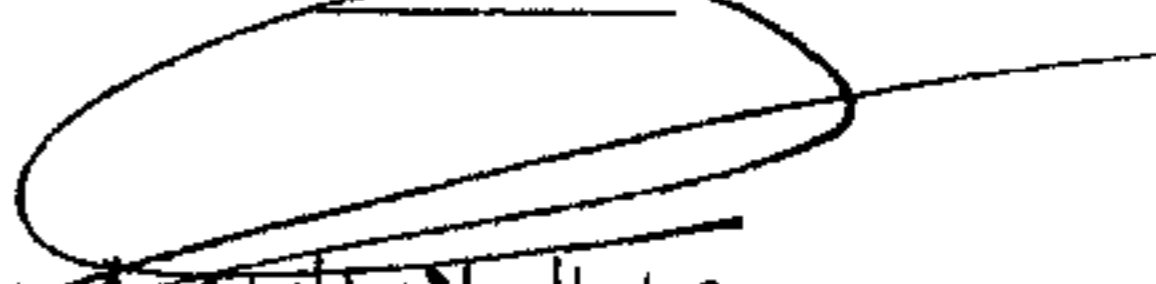
ولهذه الأسباب،

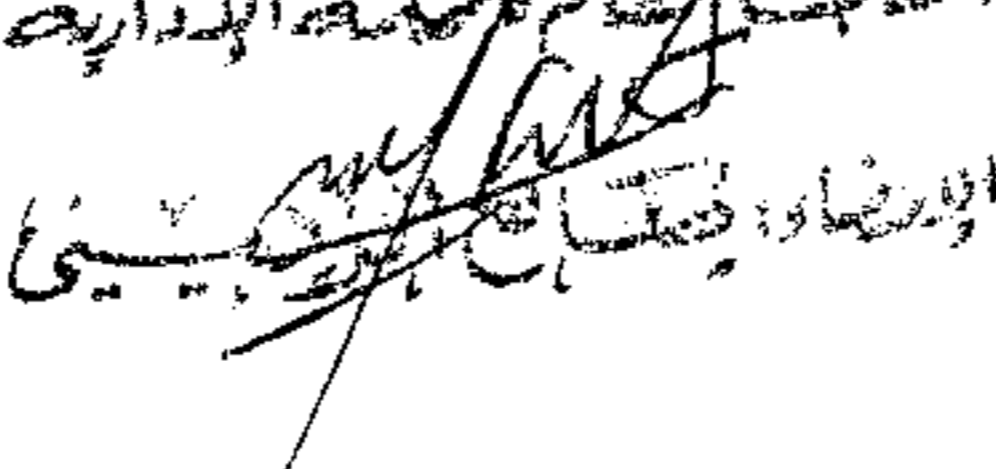
قضت المحكمة :

- أولا : بقبول الاستئناف شكلا و رفضه أصلا و إقرار الحكم الابتدائي المستأنف .
- ثانيا : بتوجيه نسخة من هذا الحكم إلى الطرفين.

و صدر هذا الحكم عن الدائرة الإستئنافية الخامسة برئاسة السيد عبد السلام المهدي
قريصية وعضوية المستشارتين السيدتين حسناء بن سليمان و منى القيزاني .
وتلي علنا بجلسة يوم 4 أكتوبر 2011 بحضور كاتب الجلسة السيد فوزي
البدوي.

المقررة

أنوار منصري

الرئيس

عبد السلام المهدي قريصية

الكاتب العام للمحكمة الإدارية

الإدارة القضائية بـ